جامعة الفراهيدي
كلية الادارة والاقتصاد
قسم المالية والمصرفية

المرحلة الرابعة

التدقيق والرقابة المالية

م.م رسل صلاح الدين النوري

الكورس الثاني

السعر:2000

التسلسل:10

2024/1/29

الاسم:

جامعة الفراهيدي
كلية الأدارة والأقتصاد
قسم المالية والمصرفية

التدقيق والرقابة المالية

مرحلة رابعة مالية ومصرفية

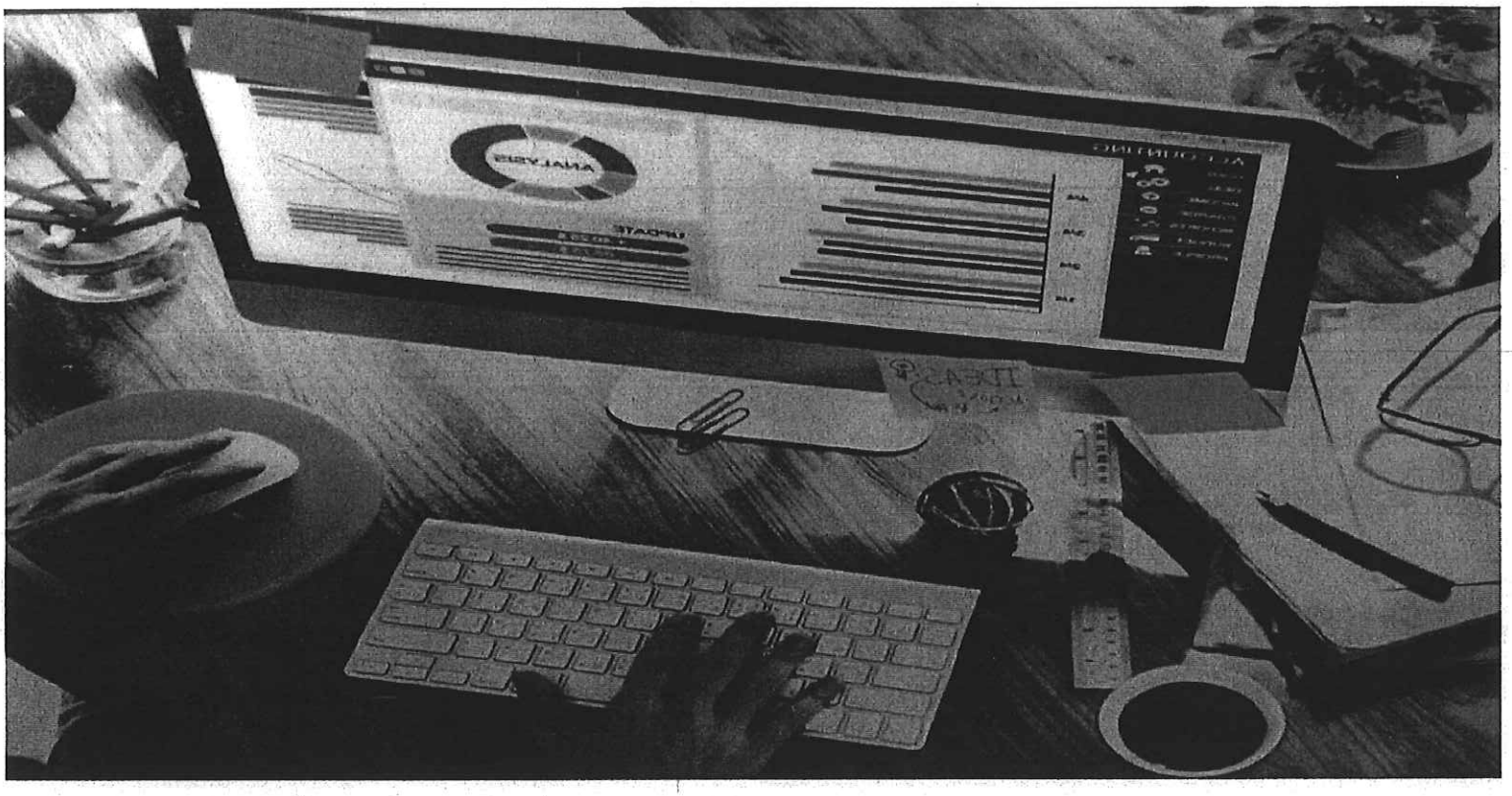

الفصل الأول

الاطار العام للرقابة المالية

المقدمة:

تحتل الرقابة المالية أهمية كبيرة في العملية الإدارية وتعد من أهم ركائز هذه العملية، ولا بد من تنظيم عملية الرقابة بشكل يجعل منها أداة فاعلة في تطوير وتوجيه النشاط الإداري بكياناته المختلفة.

ومن المعلوم أن الأجهزة الحكومية تهدف من وراء إنشائها. إلى تقديم الخدمات للمواطنين... ويأتي دور الأجهزة الرقابية لضمان تقديم هذه الخدمات بأسرع وقت وبأقل جهد وتكلفة ممكنة وبالشكل المطلوب قانوناً... كما إن وجود أنظمة كفاءة وفعاله للرقابة المالية في أية منظمة يعتبر من الأمور الهامة في نجاح تلك المنظمة في تحقيق أهدافها ، نظرا لما تشكله أنظمة الرقابة المالية من أساس مهم من بين الأسس التي تقوم أو ترتكز عليها تلك المنظمة.

أولا: مفهوم وأهمية الرقابة المالية:

يقصد بالرقابة المالية في المفهوم الحديث على أنها مجموعة العمليات اللازمة لمتابعة أعمال تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة بقصد التعرف على الانحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب، إضافة إلى المحافظة على المال العام من عمليات الاختلاس أو الضياع أو سوء الاستعمال.

كما أن أهمية الرقابة المالية لا تقل عن أهمية الرقابة في الجوانب الوظيفية الأخرى داخل أي منظمة أو منشاة ولا يكتفي بالرقابة على كمية وجودة الإنتاج والشراء والتخزين وعلى الأفراد والتسويق ما لم يكن هناك أيضًا نشاط رقابي فاعل يَحكُم التصرفات المالية؛ لضمان سير الأمور كما يجب ولغاية الوصول إلى أهداف المنظمة.

كذلك فان أهمية الرقابة المالية تنبع من كَونِها رقابة قانونية ومالية تحكم التصرفات المالية والمحاسبية والإدارية ذات الطابع المالي، والميزانيات بأنواعها في المنظمة، وقوائم الإيرادات والنفقات والسجلات المحاسبية، وذلك لغرض التأكد من مطابقتها للقواعد والقيود والمعايير والصلاحيات المالية.

كما تنبع أهميتها من كونها رقابة مالية تقوم بمراقبة القوائم المالية بأنواعها كميزانية المنظمة العامة، وقائمة الأرباح والخسائر، وميزانية تدفق الأموال، بالإضافة

إلى رقابة وتقييم ربحية المنظمة ومديونيتها، هذا بالإضافة إلى القيام بعملية الرقابة على التصرفات الإدارية ذات الطابع المالي، والتي تؤثر بشكل مباشر على تكلفة وربحية المنظمة خلال فترة زمنية محددة.

أي أن الرقابة المالية تستمد أهميتها من كونها نظام شامل، يتطلب التكامل بين المفاهيم القانونية كالأنظمة والتعليمات والمفاهيم والمبادئ الاقتصادية والمحاسبية والإدارية، والتي تهدف في النهاية إلى المحافظة على أموال المنظمة، وضمان استغلالها بالطريقة التي تؤدي إلى رفع كفاءة المنظمة، والنهوض بفاعلية نشاطاتها وتحقيق أهدافها.

ثانيًا ـ أنواع الرقابة المالية:

إن الحديث عن أنواع الرقابة المالية لا يُقصد به استقلالية كل نوع من الآخر على المستوى العملي، بل جاء هذا التقسيم تبعًا للزاوية التي ينظر إلى الرقابة المالية من خلالها، وبهذا تُصنَّف الرقابة المالية إلى أنواع حسب الزمن الذي تُمارس فيه وبحسب الموقع الذي تمارس منه وهي كالتالي:

أ- الرقابة المالية من حيث الزمن:

تُقسَّم الرقابة هنا إلى ثلاثة أنواع وعادة تسمى مراحل الرقابة، ويتم القيام بإجراءات الرقابة في كل نوع أو مرحلة وفقًا لفلسفة الرقابة المُطبَّقة في المنظمة أو المنشاة ، وقد لا يَلغي الأخذ بأي من هذه الأنواع تطبيق الأنواع الأخرى في عملية الرقابة المالية.

1. الرقابة السابقة:

يهدف هذا النوع من الرقابة إلى التأكد من مشروعية التصرف المالي قبل القيام به، وعادة ما يتم القيام بهذا النوع من الرقابة بالاعتماد على الإجراءات الخاصة بالتصرف المالي، وعلى الالتزام بالارتباطات المالية مثل رقابة إجراءات التصرف النقدي أو الإجراءات الخاصة بدفع النقود أو تحصيلها ويسمى هذا النوع من الرقابة بالرقابة التوجيهية أو الوقائية، حيث يتم منع الوقوع في الخطأ قبل حدوثه.

2.الرقابة الملازمة:

بسبب تعقيد العمليات الإدارية والتشغيلية في المنظمات الصناعية والتجارية، وضرورة إنجاز المهام الإدارية في عالم يتصف بالسرعة والتغيير وخاصة في بيئات الأعمال، أصبح الاعتماد على الرقابة الملازمة ضرورة حتمية، وتتصف الرقابة

الملازمة بالمراجعة المتدرجة والمتلاحقة لتنفيذ الأعمال، ومقارنة الأرقام الفعلية مع الأرقام المتوقعة بشكل متواصل.

3.الرقابة اللاحقة:

يُقصد بهذا النوع من الرقابة بمراجعة التصرفات المالية في نهاية فترة التنفيذ، فمن وجهة النظر المحاسبية يتم وفقًا لهذا النوع من الرقابة مراجعة وفحص السجلات المالية، والمستندات المحاسبية الخاصة بصرف وتحصيل الأموال.

أما من الناحية المالية فيتم مراجعة النتائج المالية وخاصة ما يتعلق منها بنسب الأرباح، ونسب المديونية والسيولة، ومعدلات دوران رأس المال والمخزون السلعي، ومعدلات العائد على رأس المال .. الخ، وذلك لهدف معرفة المخالفات المالية وطبيعة الأخطاء التي ارتكبها المنفذون، كما تتم مراجعة الأساليب والطرق والكيفية التي تمت بواسطتها الممارسات المالية موضع التقييم.

ب- الرقابة المالية من حيث المكان:

تنقسم الرقابة هنا إلى نوعين: رقابة داخلية ورقابة خارجية

1.الرقابة الداخلية:

يُمَارَس هذا النوع من الرقابة من داخل الوحدة الإدارية، أي من داخل الإطار التنظيمي للوحدة الإدارية التي تقوم بتنفيذ الممارسات المالية، ويتم ذلك بواسطة شخص أو جهاز رقابي تكون مهمته القيام بمراقبة التصرفات المالية والمحاسبية، وعادة ما يتم الأخذ بفلسفة الرقابة الملازمة أو السابقة في هذه الحالة.

أما إذا وُكِّلت مهمة الرقابة بمدير الوحدة الإدارية، فإنه يتم تطبيق الرقابة اللاحقة، وذلك لغرض تسهيل عملية تنفيذ النشاطات والمهام الإدارية والمالية في الوحدة الإدارية المَعنية.

2.الرقابة الخارجية:

وهذا النوع من الرقابة عادةً يُمَارَس من قبل أشخاص أو جهات خارجية، أي من خارج الوحدة الإدارية أو من خارج المنظمة، ويعتمد تحديد مسؤولية الرقابة الخارجية على نوع التصرف المالي ومجالاته، فقد يُوكل لجهاز الرقابة في المنظمة بمراقبة التصرفات المالية والمحاسبية ذات الطابع الإجرائي في الوحدات الإدارية في المنظمة.

بينما قد تُوكل مهمة رقابة وتقييم التصرفات المالية ذات الأثر الملموس على النتائج والأهداف المالية السنوية للإدارة العليا في المنظمة، أو لجهة خارجية استشارية متخصصة في عمليات التدقيق والتحليل المالي، كما هو الحال في مجالات تحليل نسب الأرباح والإيراد والمديونية ومعدلات الدوران السنوية ... الخ.

ثالثًا ـ مراحل الرقابة المالية:

تسير عملية الرقابة المالية عادة ضمن الخطوات التالية:

1. مرحلة التوقع: والتي يقوم من خلالها المسئولون عن الرقابة المالية بوضع التصورات والتوقعات المترجمة إلى نتائج وأهداف يرغب بالوصول إليها خلال فترة زمنية محددة.
2. مرحلة جمع المعلومات: تعني هذه المرحلة بجمع المعلومات من المصادر أو نقاط تجمع المعلومات والمحددة في نظام الرقابة مُسبقًا.
3. مرحلة التحليل وإعداد التقارير المالية: يتم في هذه المرحلة تحليل المعلومات المالية حسب الطرق والوسائل المحددة، ومقارنة النتائج مع الأرقام أو النسب المعيارية لمعرفة فيما إذا كانت النتائج الفعلية مقبولة ومتفقة مع المعايير النموذجية أم لا.

رابعًا ـ طرق رقابة وتقييم المعلومات المالية:

- طريقة المقارنة التاريخية: يقصد بهذه الطريقة القيام بمقارنة المعلومات لفترة زمنية بمعلومات فترة زمنية سابقة أو بمتوسط معلومات فترات سابقة.

فمثلًا بعد القيام بجمع المعلومات المالية عن نشاط الإنتاج وتحليلها لمعرفة كفاءة إدارة الإنتاج فيما يتعلق بتكلفة السلعة المصنعة، وجد أن تكلفة العمل كعنصر رئيسي من عناصر عملية الإنتاج قد أزداد لسنة 1988 مقارنة بنسبة 1987 كما هو مبين في المثال أدناه، على افتراض ثبات الأجور وكمية الإنتاج وجودته، كما تدل المقارنة على أن تكلفة المواد الأولية قد انخفضت لنفس السنة مقارنة بأرقام السنوات السابقة:

1986 1987 1988

تكلفة العمالة المباشرة

تكلفة المواد الأولية

تكلفة المواد المساعدة

تكلفة الطاقة

صيانة آلات ومعدات

تكلفة الإشراف 450

500

90

60

50

450 70

500

90

60

50

550 70

450

120

50

50

60

الإجمالي 1220 1220 1280

ولكن المشكلة في استخدام هذه الطريقة أنها تفترض ثابت العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على النشاط المعني بالتقييم، لهاذ لابد من استخدام طرق أخرى أكثر واقعية.

• طريقة المقارنة بالمعايير المتوقعة: تعتبر هذه الطريقة هي الأفضل والأنسب للحكم على كفاءة وفعالية النشاطات الإدارية والأعمال ذات الطبيعة المالية، ووفقًا لهذه الطريقة يتم الرجوع إلى الأهداف والمعايير التي تم تحديدها في الخطط أو في البرامج الفرعية؛ لغرض مقارنتها بمستويات الأداء المالي الفعلي، ومن ثَمَّ تحديد مقدار الانحراف أو الاختلاف بين المستويين.

فمثلًا يتم تحديد طرق القيام بالعمل لأغراض الرقابة على النشاطات المالية في دائرة الإنتاج من خلال وضع برامج وجداول الإنتاج، والتي تُحدِّد بموجبها كميات السلع المنوي إنتاجها، ومكونات أو عناصر السلعة وتكاليفها، والأوقات الزمنية اللازمة لإتمام كل برنامج أو جدول إنتاجي، والتفصيلات الفنية وكمية المواد الأولية والمساعدة والآلات والمعدات، والأجهزة وأسعار شراء المواد وتكاليف شحنها وتخزينها ... الخ.

وعلى ضوء ما سبق يتم احتساب أرقام ونسب التكاليف المتوقعة حيث تسمى معايير التكلفة والتي على ضوئها يتم وضع ميزانيات التشغيل التي تتضمن معايير مالية يجب الوصول إليها خلال الفترة الزمنية المحددة.

وبعد إتمام العملية الإنتاجية أو خلال القيام بها يتم القيام بعملية الرقابة المالية على نشاطات الإنتاج لتحديد كفاءة إدارة الإنتاج ماليًا وذلك من خلال مقارنة الأرقام الفعلية للنشاطات المالية مع المعايير الواردة في ميزانيات التشغيل.

خامسا- أهداف الرقابة المالية:

تتمثل الأهداف العامة التي تسعى الرقابة المالية لتحقيقها في هدفين:

الهدف الأول : التحقق من أن الإنفاق تم وفقاً لما هو مقرر له طبقاً للخطط الموضوعة.

الهدف الثاني: أن الموارد تم تحصيلها كما هو مقرر وأنها استخدمت أفضل استخدام.

ويمكن تقسيم هذه الأهداف العامة إلى:

1- أهداف فنية تقليدية تتمثل في:

أ- إبداء رأى فني محايد عن مدى صحة الأوضاع المالية ونتائج أعمال الوحدات المشمولة بالرقابة على أن يكون هذا الرأي مدعماً بأدلة وقرائن إثبات قوية حول مدى صحة حقيقة المركز المالي ومدى صحة نتائج الأعمال في نهاية الفترة.

ب- تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية والتأكد من حسن تطبيقها.

ج- التأكد من دقة البيانات المحاسبية وسلامة وصحة القيود والأرقام المثبتة بالدفاتر والسجلات ومدى إمكانية الاعتماد عليها في إعداد المعلومات والتقارير النهائية ومن ثم اتخاذ القرارات.

د- اكتشاف الأخطاء وحالات الغش والعمل على تقليل فرص ارتكابها من خلال تقييم فعالية نظم الرقابة المالية الداخلية للوحدات وتدعيم هذه النظم والرفع من كفاءتها في تحقيق عناصر الرقابة والضبط الداخلي.

هـ- التحقق من إتباع نظم وأساليب حديثة في التخطيط والتنظيم ومتابعة التنفيذ.

و- التأكد من كفاية الأنظمة وتحديد سلطات ومسئوليات العاملين بالوحدات المشمولة بالرقابة ومراعاة التسلسل الإداري بما يحقق حسن انسياب المعلومات بشكل سليم وخلق مناخ تعاوني بين الأفراد والعاملين.

ي- اكتشاف الممارسات والمبادرات الإبداعية لتشجيعها ورعايتها ومكافأة القائمين على ذلك كنوع من الحافز.

2- أهداف إستراتيجية وتتمثل في:

أ- الحفاظ على الممتلكات والموجودات (الأصول) بما يضمن حماية المال العام والحفاظ على حقوق الأطراف ذات العلاقة بالوحدة محل الرقابة.

ب-زيادة الفعالية بما يمكن من تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية واقتراح أفضل السبل لتحقيق الأهداف التي ترمي إليها الخطط والسياسات الاقتصادية الموضوعة.

ج- تزويد الإدارة العليا للمنظمة بالمعلومات والتقارير السليمة والمؤكدة وذلك بغرض تحققها من تطبيق ما وافقت عليه فيما يتعلق بالميزانية وهو ما يعنى استخدام الاعتمادات في الأوجه التي خصصت لها، وجباية الإيرادات حسب الأنظمة واللوائح الصادرة.

سادسا- مقومات نظام الرقابة المالية الفعال:

إنّ أي نظام رقابي جيد لابد أن تتوفر فيه عدة مقومات حتى تستطيع عملية الرقابة أن تؤدي الغاية منها وتحقق أهدافها وهذه المقومات هي:-

1- وجود هيكل تنظيمي يوضح خطوط السلطة والمسؤولية:-

يقصد بالهيكل التنظيمي " مجموعة الوسائل والإجراءات الرقابية التي تحكم علاقة المؤسسات الحكومية بالسلطة المالية المركزية وبجهاز الرقابة المركزي بهدف توفير الرقابة اللازمة علي تصرفات هذه المؤسسات وتوفير البيانات الضرورية لمتخذي القرار.

يتضح من التعريف السابق أن هناك إجراءات تنظيمية وإدارية تقود إلى تقسيم العمل وتحديد السلطات والمسؤوليات وتوفر الاستقلال الواضح بين مختلف الإدارات علاوة علي وضع الأهداف الخاصة بالجهاز الرقابي،ويمكن توضيح ذلك كما يلي:-

- تقسيم العمل وتوصيف الوظائف:-

إن تقسيم العمل وتحديد الوظائف داخل الجهاز الرقابي لإمكانية تطبيق مبدأ محاسبة المسؤولية الذي يساعد كثيراً في نجاح الرقابة، وزيادة فاعليتها، والذي يعني أن كل مراقب بالجهاز الرقابي يكلف بعمل ما وفقاً لبرنامج مخطط يصبح بموجبه مسئولاً عن تنفيذ هذا العمل، والالتزام به علي ضوء الخطط المرسومة، وأن يعرف كل مراقب حدود عمله وواجباته التي تعتبر بمثابة معايير محددة مسبقاً.

- تحديد السلطات والمسئوليات:-

تعتبر هذه الخطوة المرحلة الثانية بعد تقسيم العمل وتوصيف الوظائف، إذ يتم بموجبها تحديد السلطات الممنوحة لكل عمل، فلا يمكن لشخص تحمل مسؤولية عمل ما دون أن يكون لديه بنفس القدر سلطة تمكنه من أداء هذا العمل وتجعله قادراً على حسن التصرف واتخاذ القرارات اللازمة على أكمل وجه.

فتحديد مسئولية كل موظف بالجهاز الرقابي تمكن من تحديد واجباته الرقابية بدقة وإمكانية الرقابة علي أدائه لها.

ومن هنا يظهر الترابط الكبير بين السلطة والمسئولية، إذ أن تفويض السلطة لأي سبب لا يعني إلغاء المسئولية عن المفوض اتجاه مرؤوسيه، لذلك لا بد للشخص المسئول صاحب القرار أن يحسن اختيار موظفيه الذين يرغب في تفويض السلطة إليهم، كما لا يفوض السلطة الممنوحة له كلها ليصبح هو بلا عمل خالي المسئولية بل يفوض جزء من سلطاته، ويحدد قدر السلطة

المفوضة بما يمكن المفوض إليه من أداء المسئولية الرقابية العليا المكلف بها على أن يسبق ذلك التصريح والموافقة من الجهات الرقابية العليا بالتفويض.

- تحديد الأهداف الرقابية:-

1- يجب أن يتضمن الهيكل التنظيمي وصفاً دقيقاً لكل وظيفة، وتحديداً للاختصاصات والمسئوليات الخاصة بها، مما يمكن من تحقيق الأهداف الرقابية المرجوة من القيام بهذه الوظيفة في ظل توفر الاعتبارات الآتية:-

أ- وجود خطة تنظيمية لنظام الرقابة الفعال تحقق الفصل الواضح للواجبات والمسئوليات وتساعد في الوصول إلى الأهداف المرجوة بأقصر الوسائل وأفضل السبل.

ب- مراعاة الظروف المحيطة المؤثرة، والاسترشاد بالأحداث التاريخية مع إجراء التعديلات التي تتطلبها الظروف المستقبلية.

ج- ربط الأهداف بالمسئولية عند تنفيذها مما يساعد علي علاج ما قد يظهر من انحرافات عن هذه الأهداف، كما يعد ذلك إمداداً بالتغذية العكسية عن الأداء للمراقبين الماليين .

2- وجود نظام محاسبي سليم يلاءم متطلبات الرقابة الشاملة:-

إن التطور السريع الذي نشهده اليوم في النظم المحاسبية والارتقاء بها من نظم يدوية إلى نظم محاسبية إنما هو استجابة لمتطلبات الإدارة المالية من المعلومات والبيانات المحاسبية التي تساهم مساهمة فعالة في تقويم الإدارة ومساعدتها على اتخاذ القرارات الرشيدة وعرض النتائج وتفسيرها بطريقة سهلة وواضحة بحيث يفهمها مستخدمي هذه البيانات سواء من داخل الإدارة أو من خارجها، وقد صاحب هذا التطور في الأنظمة المحاسبية وضع نماذج محددة لأنواع المستندات والسجلات والتقارير المالية التي يجب علي المحاسبين في إدارات المنظمات الحكومية التقيد بها، إضافة إلى وضع دليل للحسابات، وآخر للإجراءات، وقد أشار المعيار الدولي للمراجعة رقم 400 إلى أنه لا بد من فهم النظام المحاسبي لغرض التخطيط لعملية المراجعة، والتعرف علي تصميمه، وطريقة عمله ، لذلك لا بد من التعرف على مفهوم النظام المحاسبي الفعال وخصائصه، والذي سيتم توضيحه فيما يلي :-

مفهوم النظام المحاسبي :-

يعرف النظام المحاسبي بأنه " مجموعة من الطرق والإجراءات والتعليمات المحاسبية المناسبة، تستخدم مجموعة من المستندات والسجلات المحاسبية بهدف حماية موجودات الحكومة، وتقديم البيانات المالية الدقيقة ضمن تقارير وقوائم مالية تعكس نتائج النشاط داخل المنظمة .

وقد عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين النظام المحاسبي بأنه " سلسلة من المهمات والقيود المحاسبية لمنشأة ما، والتي تعالج معاملاتها بواسطة مسك السجلات المالية" ، ومن هذه التعريفات يتضح أن هناك ثلاثة عناصر يرتكز عليها النظام المحاسبي هي:

المستندات المالية: ويعبر عنها بمدخلات النظام المحاسبي وهي تمثل المرحلة الأولي لهذا النظام.

السجلات المالية: ويعبر عنها بالعملية المحاسبية أو عملية المعالجة والتشغيل وهي المرحلة الثانية من مراحل النظام المحاسبي.

التقارير والقوائم المالية: ويعبر عنها بمخرجات النظام المحاسبي وتمثل المرحلة الثالثة من مراحل النظام المحاسبي.

أهداف النظام المحاسبي الحكومي:-

يهدف النظام المحاسبي الحكومي إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تتمثل في :

1. تقديم البيانات اللازمة عن جميع العمليات المالية المترتبة علي أنظمة الحكومة المختلفة.
2. تمكين أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية من القيام بمهامها، وتطبيق الرقابة الإدارية الفعالة على الأموال العامة للحفاظ على الموجودات.
3. تقييم أداء المنظمات بما يساهم في اتخاذ القرارات المناسبة، وذلك من خلال تقديم البيانات اللازمة لتوضيح النتائج الاقتصادية والمالية المترتبة على أنشطة الحكومة.
4. المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعداد الحسابات الحكومية من خلال توفير البيانات اللازمة للتحليل الاقتصادي.
5. يعتبر أداة السلطة التنفيذية لمتابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة ومعالجة الانحرافات حال وقوعها.
6. يوفر سجلاً تاريخياً متكاملاً لكافة الأحداث الاقتصادية التي قامت بها الحكومة ومؤسساتها المختلفة بحيث يمكن الرجوع إليه عند الضرورة.
7. يمثل شبكة الاتصال الرئيسية والرسمية بين الجهاز التنفيذي وأجهزة الرقابة الخارجية وعلى رأسها السلطة التشريعية.
8. يمثل النظام الموحد للمعلومات الذي تلتزم به المؤسسات الحكومية كافة.

خصائص النظام المحاسبي الحكومي الفعال:

إن تحقيق أهداف النظام المحاسبي الحكومي بكفاءة وفعالية تتطلب أن تتوفر فيه عدة خصائص تتمثل في :

1. أن يكون النظام المحاسبي متطابقاً مع النصوص الدستورية والقانونية والتشريعات الأخرى.
2. أن تتفق تصنيفات النظام المحاسبي مع تصنيفات الموازنة العامة.
3. أن تنظم الحسابات بطريقة تعبر بوضوح عن الأغراض التي من أجلها حصلت وأنفقت الأموال العامة.
4. أن يكون للنظام المحاسبي القدرة على الإفصاح الكامل عن المركز المالي للدولة.
5. أن يكون للنظام المحاسبي القدرة على بيان مدي التزام السلطة التنفيذية بمختلف وحداتها الإدارية بالقوانين والأنظمة.
6. أن يكون للنظام المحاسبي الحكومي هيكل تنظيمي يوضح طريقة ارتباط المؤسسات الحكومية بالسلطة المالية المركزية، وكيفية التعامل فيما بينها.
7. الحاجة إلى تطوير الأساس المحاسبي المطبق في المحاسبة الحكومية.
8. ضرورة استخدام نظم المعلومات ومحاسبة التكاليف في النظام المحاسبي الحكومي.

فإذا ما توفر ت هذه الخصائص للنظام المحاسبي الحكومي مع وضوح أهداف هذا النظام فإنه يسهم بشكل كبير في تحقيق رقابة فعالة على المؤسسات والمنظمات الحكومية.

3- الحياد والاستقلالية :-

إن استقلالية المراقب المالي تمثل حجر الزاوية في عملية الرقابة المالية والاستقلالية تعني ممارسة المراقب المالي لعمله دون التعرض لأي ضغوط، لذلك يجب أن يتبع جهاز الرقابة المالية أعلى سلطة في الدولة وهي السلطة التشريعية، إذ أن تبعية هذا الجهاز للسلطة التنفيذية يضعفه ويجعله متحيزاً لمصلحتها وفاقداً لاستقلاليته المطلوبة.

الفصل الثاني

تدقيق الأصول

1. مقدمة

يتناول هذا الفصل تدقيق الأرصدة الافتتاحية وبعض الأصول المتداولة المهمة والتي تتميز بارتباطها بدورات تشغيلية متعددة، مثل النقدية التي ترتبط بكافة الدورات سواء ما يتعلق منها بالمقبوضات أو المدفوعات النقدية، والذمم المدينة التي ترتبط أيضاً بدورة الايرادات والمقبوضات النقدية. ويتناول هذا الفصل أيضاً دورة المخزون الذي يرتبط بدورة المشتريات ودورة الانتاج ودورة المبيعات وبالتقدية. وكذلك يتناول هذا الفصل تدقيق المصروفات المدفوعة مقدماً والأصول الثابتة من حيث طبيعة الحسابات وأنواع الحسابات الخاصة بالأصل الثابت وكيفية تدقيقها.

2.الأرصدة الافتتاحية (معيار 510)

يقدم معيار 510 إرشادات للتدقيق حالة التكليف لأول مرة أو في حالة كون البيانات المالية السابقة مدققة من قبل مدقق آخر.

عند قيام المدقق بتدقيق بيانات مالية لأول مرة عليه الحصول على أدلة للتحقق مما يلي:

1- أن الأرصدة الافتتاحية لا تحتوي على تحريفات تؤثر بشكل مادي على بيانات السنة الحالية.

2 - أن أرصدة السنة السابقة تم نقلها كأرصدة افتتاحية كما هي، أو أنه تم تعديلها إذا كان ذلك ضرورياً.

3 - أن السياسات المحاسبية طبقت بثبات، وإذا تم التعديل أن تتم المعالجة بالشكل الصحيح وأن يتم الإفصاح.

إذا كانت البيانات المالية للسنة السابقة مدققة من قبل مدقق آخر فعلى المدقق الحالي أن يحصل على أدلة كافية ومناسبة تتعلق بالأرصدة الافتاحية عن طريق مراجعة أوراق عمل المدقق السابق، والتحقق من كفاءته واستقلاليته وعنايته المهنية، واذا لم يتمكن المدفق الحالي من التحقق من هذه الأمور أو إذا كانت البيانات السابقة غير مدققة، فعلى المدقق أن يقوم بالتحقق من أمور أخرى مثل المتحصلات والمدفوعات النقدية في الفترة اللاحقة، وحضور الجرد في فترة لاحقة وعمل تسويات عكسية وغير ذلك، مثل الحصول على مصادقات تتعلق بالأرصدة الافتتاحية، وإذا وصل المدقق إلى نتيجة أنه لم يتمكن من الحصول على أدلة كافية ومناسبة تتعلق بالأرصدة الافتتاحية، فإنه يمكن أن يعطي رأياً

متحفظاً بسبب هذه الأرصدة أو يمتنع عن إبداء الرأي. ويمكن أن يعطي رأياً مجزءاً (متحفظ أو امتناع يتعلق بقائمة الدخل ونظيف عن الميزانية).

إذا استنتج المدقق الحالي أن الأرصدة الافتتاحية محرفة ويمكن أن تؤثر مادياً على البيانات الحالية فعليه أن يبلغ الإدارة بذلك وأن يتصل بالمدقق السابق بعد موافقة الإدارة. وإذا لم يتم معالجة التحريف بشكل ملائم ولم يتم الإفصاح فإن المدقق قد يعطي رأياً متحفظاً أو مخالفاً حسب المادية، وهذا الأمر ينطبق أيضاً في حالة عدم الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية وعدم المعالجة الصحيحة لذلك والإفصاح المناسب. وإذا كان تقرير المدقق السابق معدلاً فعلى المدقق الحالي أن يأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير ذلك على تقريره الحالي.

3. النقدية

تمثل النقدية الأصل الأكثر سيولة في المنشأة والتي ترتبط بمختلف الدورات التشغيلية فيها. فعلى سبيل المثال ترتبط النقدية بدورة المبيعات سواء كانت المبيعات النقدية أو الآجلة، والتي بدورها تتحول الى متحصلات نقدية، أو بدورة المشتريات سواء كانت مشتريات نقدية أم على الحساب، والتي بدورها تتحول إلى مدفوعات نقدية, وكذلك ترتبط بدورة الرواتب والأجور وذلك من خلال المدفوعات الخاصة بصافي الرواتب والأجور أو الضرائب المدفوعة بالاضافة للاقتطاعات الأخرى، وهكذا الأمر فيما يتعلق بدورة رأس المال والمدفوعات وغيرها.

وعادة ما تشمل النقدية العملات المعدنية والورقية والشيكات في الصندوق أو في البنك بما فيها الشيكات المصرفية والشيكات المصدقة وأوامر التحويل بالإضافة إلى أية بنود تقبلها البنوك كإيداعات. ولا بد من الإنتباه الى أن بعض الايداعات قصيرة الأجل التي تزود أصحابها بفرصة الحصول على معدلات فوائد مثل شهادات الايداع وشهادات الادخار والأوراق المالية قصيرة الأجل عادة ما تصنف كاستثمارات قصيرة الأجل، وهذه البنود إذا كانت مدتها قصيرة الأجل بحيث يمكن تحويلها الى نقدية بشكل سريع وبدون توقع وجود مخاطر تتعلق بمعدلات الفوائد وبالقيم التي يمكن تحصيلها منها عادة ما تصف كبنود معادلة للنقدية Equivalent Cash. أما بالنسبة للحسابات الخاصة بالنقدية فهي كذلك تختلف حسب حاجة المنشأة، وعادة ما تتكون هذه الحسابات من حساب النقدية العام وحسابات البنوك وفروعها وحسابات السلف المتمثلة عادة بحساب سلفة الرواتب وحساب سلفة المصروفات النثرية، وكل من هذه الحسابات يعطيه المدقق عناية خاصة

في عملية التدقيق سواء كان فيما يتعلق باختبارات الرقابة أو الاختبارات الجوهرية للأرصدة والعمليات.

ونظراً لارتباط النقدية بمعظم دورات النشاط في المنشأة، وإمكانية تعرض هذا العنصر إلى التلاعب والاختلاس فإن هذا البند يعتبر من الأهمية بمكان لمدقق الحسابات حتى لو كان رصيده غير مادي. ويعتبر هذا البند عرضة للتلاعب إما عن طريق التلاعب في المدفوعات، وذلك بدفع مبالغ لا تتعلق بأنشطة المنشأة، أو الفشل في تحصيل مبالغ تخص المنشأة، أو عدم معالجتها وتسجيلها بشكل صحيح أو القيام باختلاسها. ومن أمثلة هذه المعالجات غير المناسبة التي تؤدي الى تشويه هذا العنصر:

1 - عدم متابعة العملاء وإصدار الفواتير مقابل البضاعة المباعة لهم، أو عدم إرسال هذه الفواتير ومتابعة عملية التحصيل.

2 - عدم التقيد بالأسعار وسياسات الأسعار الموضوعة من قبل الادارة، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالسعر نفسه أو بنسبة الخصم الممنوح للعملاء.

3 - اختلاس المبالغ المقبوضة من بعض العملاء والتلاعب في الديون المشكوك فيها.

4 - القيام ببعض المدفوعات أكثر من مرة خطأ أو بشكل متعمد وذلك نتيجة عدم إتباع القواعد الرقابية مثل ختم الفواتير المدفوعة بما يشير الى أنها دفعت.

5 - المدفوعات الخاطئة من حيث الكمية أو التكرار سواء للعاملين الحقيقين او عاملين غير حقيقيين أو مقابل مشتريات وهمية.

4 . الرقابة الداخلية على النقدية

من أجل الرقابة على عمليات النقدية لا بد من الأخذ بعين الاعتبار بعض الأنشطة التي تؤثر على المبيعات والنقدية، مثل عمليات منح الخصم النقدي على المنيعات، والموافقة على منح مردودات المبيعات ومسموحاتها، وهذا يتطلب التركيز على الأمور التالية:

1 - تحديد المفوض بالموافقة على منح هذه التعديلات المتمثلة بالخصم والمردودات.

2 - أن يتم استلام المردودات من قبل جهة مستقلة عن عمليات الموافقة على البيع والموافقة على المردودات.

3 - تحديد الجهة المسؤولة عن إصدار الاشعارات الدائنة.

4 - التحقق من الصلاحيات الممنوحة لاجراء أي تعديلات على عمليات المبيعات ونقل المبيعات ومردوداتها وتسجيل واستلام النقدية.

1/4 مبادئ الرقابة الداخلية على النقدية

إن أهم مبادئ الرقابة الداخلية على النقدية بشكل عام سواء كانت مقبوضات أم مدفوعات، والتي لا بد أن تكون موضع اهتمام المدقق تشمل:

أ- تحديد المسؤوليات: وهي من أساسيات مبادئ الرقابة الداخلية، وذلك بأن يتم تعيين المسؤوليات الخاصة بالأشخاص، حيث أن الرقابة تكون فعالة عندما يكون هناك شخص واحد محدد مسؤول عن مهمة معينة، وفيما يتعلق بالنقدية فيحدد أشخاص معينون لتوقيع الشيكات مثلاً، واستلام النقدية، والإيداع وهكذا.

ب- الفصل في الواجبات أو المهام المتضاربة، مثلاً: المسؤول عن التصريح بالعمليات غيرالمسؤول عن توقيع الشيكات أو التسجيل في الدفاتر أو الإيداع في البنك أو استلام النقدية.

ج- إجراءات التوثيق مثل استخدام شيكات مرقمة مسبقاً واستخدامها بانتظام، وكل شيء يؤيد بفاتورة أو غيرها ... ، وأشرطة آلة النقدية والإيصالات.

ر- الرقابة المادية أو الالكترونية، وذلك باستخدام القاصات وغيرها لحفظ النقدية وما يتعلق بها، واستخدام آلات النقدية.

هـ - عملية التحقق الداخلي المستقل، بأن يقوم أشخاص مستقلون بالتحقق من العمليات الخاصة بالنقدية، وعد النقدية من قبل المشرفين.

و- أدوات رقابة أخرى، مثل التأمين على الموظفين الذين لديهم العهد، وتدوير الموظفين والإجازات.

2/4 الرقابة على المدفوعات النقدية بواسطة الشيكات:

الرقابة على تجهيز وتوقيع الشيكات وأهداف التدقيق ذات العلاقة تتضمن ما يلي:

1 - أن يكون هناك جهة مفوضة بتجهيز الشيكات وأن يكون هناك تحديد واضح للمسئول عن توقيع الشيكات الصغيرة والكبيرة وحدود واضحة للمسؤولية.

2 - الفحص المنظم للتحقق من أن كل شيك يقابله مستند صرف وأن يتم التحقق من التوثيق الكامل وأسم المستفيد والمبلغ على الشيك، وأن هذه البيانات تتوافق مع المستندات.

3 - أن يكون هناك إجراء رقابي سواء كان مبرمجاً، أو يتم بشكل يدوي، من أجل إلغاء أرقام المستندات التي تم دفع قيمها، وأن يتم مراقبة ملف المستندات المدفوعة للتأكد من ذلك.

4 - لتقليل احتمالية التلاعب والسرقة يقوم القسم المسؤول عن الرقابة على عملية إعداد الشيكات بمراقبة عملية إرسالها إلى أصحابها.

5 - أن يذكر اسم المستفيد على الشيك سواء كان فرداً أو مؤسسة.

4. تدقيق حساب النقدية

إن منهجية تدقيق النقدية تشبه منهجية تدقيق بقية حسابات الميزانية وتشمل الخطوات التالية:

1- تحديد مخاطر الاعمال التي تؤثر على النقدية، وعادة لا يوجد تأثير كبير لمخاطر الأعمال على النقدية، وإنما قد تنشأ المخاطر الخاصة بالنقدية عن طبيعة هذا البند وأهميته وقوة ومتانة الرقابة الداخلية عليه.

2 - تحديد مستوى المادية أو معدل الانحراف المقبول وتقيم المخاطر الموروثة الخاصة برصيد النقدية، وعادة ما يهتم المدقق بالمخاطر الموروثة الخاصة بأهداف الوجود والاكتمال والدقة مع إعطاء إهتمام أقل لبقية الأهداف.

3 - تصميم وتنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات. لا بد ان يقوم المدقق بتصميم وتنفيذ اختيارات خاصة بوسائل واجراءات الرقابة الخاصة بالنقدية.

4 - عندما يستنتج المدقق من خلال دراسة وفهم الرقابة الداخلية على النقدية أن هذه الرقابة غير قوية وأن مخاطر الرقابة مرتفعة فإنه يقرر تخفيض الاعتماد - أو عدم الاعماد- على الرقابة الداخلية، وزيادة الاعتماد على الاختبارات الجوهرية لعمليات وأرصدة النقدية وذلك من خلال القيام باختبارات تتعلق بتأكيدات الادارة الخاصة بهذه العمليات والأرصدة، وهنا لا بد من قيام المدقق بتقييم المخاطر التالية:

1 - مخاطر تسجيل العمليات في الفترات غير المناسبة.

2 - مخاطر تحريف أرصدة الحسابات عن طريق التلاعب في مذكرة تسوية البنك مثل حذف أو تخفيض الشيكات الموقوفة (التي لم تقدم للصرف).

3 - التلاعب في التحويلات بين البنوك.

4 - اختلاس النقدية وعدم تسجيلها.

1 . 5 إجراءات تدقيق حساب النقدية العام

حساب النقدية العام يمثل الحساب الذي تتم من خلاله جميع المقبوضات والمدفوعات الخاصة بالمنشأة سواء كان ذلك مباشرة أو عن طريق حسابات النقدية الأخرى والتي هي أيضاً مرتبطة بهذا الحساب العام حيث يتم تغذيتها من خلاله، وعند تدقيق هذا الحساب أو غيره من الحسابات فإن المدقق يتبع نفس المنهجية الموضحة في الخطوات المذكورة أعلاه. وفيما يلي تطبيقات لبعض إجراءات التدقيق الخاصة بهذا الحساب والحسابات المرتبطة به مثل تدقيق مذكرة تسوية البنك وتدقيق صندوق المصروفات النثرية:

2 . 5 صندوق المصروفات النثرية Petty Cash Fund :

إحدى وسائل الرقابة على النقدية أن تكون جميع المصروفات عن طريق الشيكات، ولكن في بعض الأحيان هناك مصاريف متفرقة بمبالغ قليلة نسبياً، مما يجعل استخدام الشيكات لدفع هذه المصاريف غير عملي ومكلف، لذلك يتم تكوين ما يسمى بصندوق المصروفات النثرية. فيتم تعيين شخص محدد ليكون مسؤولاً عن الصندوق ليتولى الدفع منه على المصاريف المتفرقة البسيطة. وفيما يلي توضيح لبعض الأمور الخاصة بهذا الصندوق:

1 - تكوين أو إنشاء الصندوق: يحرر شيك بالمبلغ المقرر ويقوم أمين صندوق المصروفات النثرية بتحصيله من البنك والاحتفاظ بالمبلغ في مكان أمين، ويتولى بعد ذلك الصرف منه.

مثال: تم إنشاء صندوق المصروفات النثرية حيث خصص مبلغ 100 دينار تم تحصيلها من البنك.

من حـ/ صندوق المصروفات النثرية	100
إلى حـ/ النقدية (البنك).	100

2 - الصرف من الصندوق: عندما يصرف مبالغ من الصندوق لا بد من التوثيق، حيث لا بد من فاتورة وسند صرف مقابل المبلغ يوقع عليه أصحاب العلاقة، ويحتفظ أمين

الصندوق بالفواتير والمستندات، ولا يقوم بتسجيل أي قيد عند عملية الصرف من الصندوق.

3 - استعاضة السلفة: عندما يصل مبلغ السلفة إلى حد معين، أدنى حد ممكن، يقوم مسؤول

السلفة بتقديم كشف بالمصاريف المدفوعة ويتم استبدالها، فإذا فرض أن المصاريف التالية دفعت من الصندوق:

مصاريف نقل 45 دينار مصاريف طوابع (بريد) 15 دينار

مهمات مكتبية 35 دينار.

وأن النقدية الموجودة في الصندوق في تاريخ تقديم الكشف 5 دنانير.

يكون القيد المحاسبي عند استعاضة السلفة:

	من مذكورين
45	حـ/ مصاريف نقل
15	حـ/ مصاريف بريد
35	حـ/ مهمات مكتبية
95	إلى حـ/ النقدية (البنك).

5 . 2 .1 إجراءات تدقيق صندوق المصروفات النثرية

إن تحديد الشخص المسؤول عن صندوق المصروفات النقدية، والحد الأعلى لقيمة السلفة وأنواع المصاريف التي تدفع من هذه السلفة، والحد الأعلى للمبالغ التي تدفع منها، يجب أن تكون واضحة في سياسات الشركة المكتوبة، لذلك فإن إجراءات تدقيق هذه السلفة تبدأ من قيام المدقق بدراسة وفهم كافة الاجراءات الرقابية الموصوفة في سياسات الشركة، وبناء على فهم المدقق لهذه الاجراءات يقوم بتصميم اختبارات الرقابة والاختبارات التفصيلية الخاصة بهذه السلفة. فإذا تبين للمدقق أن مخاطر الرقابة على السلفة منخفضة، وأن حجم السلفة والنفقات التي تنفق منها غير مادية، فقد يكتفي بما قام به من إختبارات للرقابة، وعادة ما تنفذ هذه الاختبارات خلال السنة، وإذا كانت القيم ذات أهمية مادية فلا بد من القيام بالاختبارات في نهاية السنة أيضاً. إن اختبارات المدقق عادة ما تتركز على

القيام بعد النقدية الموجودة في الصندوق، والتحقق من قيم المصروفات التي أنفقت منه، والتحقق من التوثيق والتفويص لهذه المصروفات، وتسلسل مستندات الصرف الخاصة بالمدفوعات.

5.3 مذكرة تسوية البنك Bank Reconciliation :

يعتبر إعداد مذكرة تسوية حساب البنك باستمرار ودون تأخير من قبل شخص لا يتعامل بالنقد قبضاً أو دفعاً أو تسجيلاً من الأمور المهمة في تحقيق الرقابة على النقدية. وإن تدقيق مذكرة تسوية البنك من قبل المدقق الخارجي يعتبر من الإجراءات الهامة في اختبار الرقابة على النقدية، وفي نفس الوقت فان إلمام المدقق بخطوات إعداد المذكرة أمر في غاية الأهمية من أجل القيام بتدقيقها، حيث أن عملية التدقيق تركز على كل خطوة في عملية إعداد المذكرة، وهذا يتطلب التذكير بعملية إعداد مذكرة تسوية البنك والإشارة الى أسباب الاختلاف بين رصيد النقدية حسب كشف البنك وحسب دفاتر المنشأة والتي قد تعود الى:

1 - الإيداعات في الطريق، وهي الإيداعات التي أودعتها المنشأة في البنك، وسجلتها، أي أضافتها لحسابها في البنك، ولكنها لم تظهر في كشف حساب البنك لأن البنك أرسل كشف الحساب قبل إضافتها. هذه الإيداعات تضاف إلى رصيد البنك كما في كشف الحساب.

2- شيكات لم تقدم للصرف: وهي الشيكات التي حررتها المنشأة للدائنين أو مقابل المشتريات وقامت بتسجيلها، أي طرحها من حسابها لدى البنك، ولكن هذه الشيكات لم تقدم للصرف لدى البنك، لذلك لا تظهر في كشف البنك، وعند إعداد المذكرة يجب طرحها من الرصيد حسب كشف البنك.

3- الأخطاء: الأخطاء التي يرتكبها البنك إما تضاف أو تطرح من الرصيد حسب كشف البنك وذلك حسب نوع الخطأ. أما الأخطاء التي ترتكبها إدارة المنشأة فإنها تضاف أو تطرح من الرصيد حسب الدفاتر، وذلك حسب نوع الخطأ وأثره على الرصيد.

4- المبالغ التي أضافها البنك إلى حساب المنشأة مثل تحصيلات أوراق القبض والفوائد المتعلقة بها مطروحاً منها مصاريف التحصيل، أو أية مبالغ يحصلها البنك من مديني المنشأة مباشرة، وكذلك الفوائد التي يضيفها البنك إلى حساب المنشأة (كإيراد فائدة لصالح المنشأة) وهذه المبالغ تضاف إلى رصيد البنك حسب الدفاتر.

5 - المبالغ التي طرحها البنك من حساب المنشأة لديه أو سجلها على حسابه، مثل الفوائد المدينة ومصاريف بنكية، وأية مصاريف أخرى، أو المدفوعات نيابة عن المنشاة، وهذه المبالغ لم تسجلها المنشأة، لذلك يتم طرحها من رصيد البنك حسب الدفاتر، وهذا يشتمل أيضاً الشيكات المرتجعة.

1.3.5 إجراءات تدقيق مذكرة تسوية البنك

على المدقق حتى يتحقق من الأهداف الخاصة برصيد النقدية وخاصة الحدوث والاكتمال والدقة أن يعطي إهتماماً خاصاً لمذكرة تسوية البنك، ولذلك يمكن أن يحصل على مصادقة من البنك تؤيد رصيد النقدية لدى البنك، بالاضافة الى كشف البنك في فترة الحد الفاصل اللاحقة لنهاية السنة، ومذكرة تسوية البنك.

أما فيما يتعلق بمصادقة البنك Bank Confirmation : تتكون المصادقة البنكية من جزأين: الأول يتعلق بالحصول على معلومات عن أرصدة النقدية، للتحقق من رصيد النقدية الحقيقي، حيث يقوم المدقق بمقارنة الرصيد في هذا الكشف مع رصيد النقدية كما في دفاتر البنك والمثبت في مذكرة تسوية البنك، والثاني يتعلق بالحصول على معلومات تتعلق بالقروض البنكية وتواريخ استحقاقها وفوائدها وأية ضمانات وشروط بنكية تتعلق بها.

وفيما يتعلق بكشف البنك في فترة الحد الفاصل اللاحقة لنهاية السنة: Cutoff Bank Statement، فهو للتحقق مما إذا قام موظفو العميل بأي تغييرات بعد نهاية السنة قد يكشفها هذا الكشف. حيث يخطط المدقق مع العميل للحصول على كشف بنك في فترة الحد الفاصل مباشرة من البنك، ويتم الحصول على هذا الكشف بعد نهاية الفترة المالية بفترة وجيزة قد تصل إلى أسبوعين. ويستخدم هذا الكشف للتحقق من أن الشيكات الموقوفة آخر السنة ظهرت في مذكرة تسوية البنك، وذلك من خلال مقارنة الشيكات الملغاة المرفقة مع كشف البنك المستلم مع تلك الظاهرة في مذكرة التسوية. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالايداعات في الطريق، حيث يفترض أن الايداعات في الطريق الظاهرة في مذكرة تسوية البنك تظهر مع الايداعات في كشف البنك في فترة الحد الفاصل.

وعندما يقوم المدقق بالتحقق من مذكرة تسوية البنك فإنه يقوم بالتحقق من البنود المادية، والتي تشمل الرصيد حسب كشف البنك، والرصيد حسب السجلات، والشيكات الموقوفة وأية تعديلات أخرى، بالاضافة إلى الإيداعات في الطريق. وتعتبر المصادقات البنكية وكشف الحساب في فترة الحد الفاصل المذكورة أعلاه من أهم الوسائل التي يستخدمها

المدقق في عملية التحقق من هذه البنود في مذكرة تسوية البنك. وتشمل الإجراءات التي يقوم بها المدقق عند تدقيق مذكرة تسوية البنك ما يلي:

1- مقارنة الشيكات الملغاة مع سجلات المدفوعات النقدية من ناحية التاريخ والمستفيد والقيمة.

2- فحص الشيكات الملغاة من ناحية التواقيع والتظهير والالغاء.
3- مقارنة الايداعات في البنك مع المقبوضات النقدية المسجلة من ناحية التاريخ والعميل والقيمة.
4- التاكد من تسلسل أرقام الشيكات وفحص الأرقام المفقودة.
5- مقارنة وتسوية الفروقات بين الدفاتر والبنك.
6- مقارنة وتسوية الأرصدة المبينة في الكشف والدفاتر.
7- مراجعة التحويلات بين البنوك آخر الشهر من أجل التحقق من ملكيتها وتسجيلها.
8- متابعة الشيكات الموقوفة وملاحظات التوقف عن الدفع.

الحصول على معلومات أخرى تتعلق بفترة الحد الفاصل:

يمكن أن يحصل المدقق على معلومات آخر السنة تتعلق بالأمور التالية:

1- الحصول على معلومات تتعلق بآخر شيكات تم إصدارها، والتي تتعلق بمدفوعات خاصة بشراء البضاعة أو الخدمات، مثل المعلومات الخاصة برقم آخر شيك تم إصداره، والتحقق من أن الشيكات الصادرة آخر السنة قد تم تسليمها لأصحابها، وهذا يمكن التحقق منه عن طريق تتبع الشيكات المصروفه من خلال كشف البنك.
2- الحصول على معلومات تتعلق بالمقبوضات النقدية آخر السنة من خلال متابعة آخر سندات قبض من أجل التحقق من المبالغ التي قبضت وفقاً لهذه المستندات تم إيداعها في البنك، وفيما إذا كان هناك بعض هذه المبالغ تمثل إيداعات في الطريق.

6.الاستثمارات في الأوراق المالية:

عند قيام المدقق بتدقيق الاستثمارات في الأوراق المالية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن المخاطر المتوارثة الخاصة بالاستثمارات تتأثر بعدة عوامل منها درجة التعقيد الخاصة بمعالجة الاستثمارات محاسبياً، سواء في حالة الشراء أو التقييم، وخاصة نتيجة وجود عدة أنواع من الاستثمارات التي تختلف عن بعضها في عمليات التقييم والمتابعة

والعرض والافصاح. وكذلك فإن الأوراق المالية عرضة للسرقة والتلاعب، ولذلك فإن على المدقق أن ياخذ هذه الأمور بعين الاعتبار عند تقديره للمخاطر المتوارثة.

فالاستثمارات في الأوراق المالية تشمل الاستثمارات في الأسهم والسندات التي تشتريها المنشأة من أجل الحصول على العائد أو من أجل عملية المضاربة وتحقيق الزيادة في الأسعار، أو من أجل أهداف إستراتيجية تشمل السيطرة والتأثير على القرارات وغيرها. وعادة ما تقسم الى إستثمارات تشترى من أجل المتاجرة فيها في الأجل القصير جداً، أو من أجل الاحتفاظ بها لإعادة بيعها وتحقيق عائد عند إعادة بيعها عندما يكون ذلك مناسبا، أو السندات التي يحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق. وتصنف الإستثمارات إلى قصيرة أو طويلة الأجل:

أولا: الاستثمارات قصيرة الأجل: هي أوراق مالية تمتلكها المنشأة وتكون:

1- سهلة التحويل إلى نقدية.

2- يحتفظ بها من أجل تحويلها إلى نقدية، وذلك خلال سنة واحدة أو الدورة التشغيلية أيهما أطول، وإذا لم يتحقق هذين الشرطين فإنها تعتبر طويلة الأجل.

ثانياً: طويلة الأجل: إذا لم تنطبق الشروط الخاصة بقصيرة الأجل تعتبر الاستثمارات طويلة الأجل.

ولا بد من الانتباه الى أن المحاسبة على الاستثمارات في الأسهم تختلف باختلاف مدى تأثير المستثمر على الشركة بائعة الأسهم، كما هو مبين أدناه:

نسبة الملكية	التأثير المتوقع	طريقة المحاسبة
أقل من20%	غير هام	طريقة التكلفة
20% - 50%	هام	طريقة الملكية
أكبر من 50%	سيطرة	قوائم مالية موحدة

- نسبة الاستثمار أقل من 20%، تستخدم طريقة التكلفة، حيث تسجل الاستثمارات بالتكلفة، وتسجل الإيرادات عند إستلام التوزيعات النقدية.

- إذا كانت نسبة الملكية 20% – 50%، يستخدم طريقة الملكية، لأنه يتوقع أن يكون للمستثمر تأثير هام على العمليات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، لذلك يقوم

المستثمر بتسجيل حصته في صافي دخل الشركة المستمر فيها عندما يتحقق الدخل وتضاف هذه الحصة إلى قيمة الاستثمار.

6.1 الرقابة الداخلية على الاستثمارات

إن المبادئ الأساسية للرقابة الداخلية على الاستثمارات هي نفس المبادئ الرقابية العامة، ويجب أن تكون هذه المبادئ موضع اهتمام من الادارة من أجل القيام بكافة الوظائف التي تتعلق بهذه الاستثمارات بما يحقق تأكيدات الادارة الخمسة الخاصة بالعمليات والأرصدة، وفيما يلي بيان لأهم هذه الوظائف:

1- التصريح بشراء وبيع الاستثمارات، حيث يجب أن توكل هذه المهمة الى موظفين أصحاب كفاءة وأمانة وعلى معرفة بالاجراءات الرقابية التي تتعلق بهذه الاستثمارت.
2- وظيفة استلام الأوراق المالية والاحتفاظ بها وتسليمها في حالة بيعها.
3- مهمة استلام وايداع المبالغ الخاصة بالتوزيعات النقدية والفوائد .
4- وظيفة تسجيل القيود الخاصة بالشراء والبيع وقبض التوزيعات والفوائد والقيود الخاصة بالتسويات.
5- المقبوضات والمدفوعات الخاصة بالأوراق المالية.
6- وظيفة تقييم الاستثمارات من حيث الأداء.

إن هذه الوظائف تتطلب العناية الخاصة من أجل تحديد المسؤوليات بشكل سليم، وفصل المهام التي قد يكون بينها تعارض، وخاصة الفصل بين مهام التسجيل والحماية والتفويض والتنفيذ. ولا بد من توفير التوثيق المناسب من حيث توفير كافة المتطلبات في المستندات المستخدمة، وكذلك فيما يتعلق بالتحقق الداخلي المستقل للعمليات والمستندات المؤيدة لها.

6.2 تدقيق الاستثمارات

يقوم المدقق بدراسة وفهم نشاط الاستثمارات لدى العميل وتقييم أهمية هذا النشاط وتعقيداته وتنوعاته من أجل تحديد المخاطر المتوارثة ، ويقوم كذلك بدراسة أولية لنظام

الرقابة الداخلية الخاص بهذه الاستثمارات من أجل مقارنة تكاليف ومنافع القيام باختبارات الرقابة، حيث يقوم بتقييم مخاطر الرقابة.

7. الذمم المدينة Accounts Receivables:

الذمم المدينة أو المدينون يمثل أحد حسابات القبض، حيث تشمل حسابات القبض ديون المنشأة على الغير، والتي تكون على شكل أوراق قبض أو مدينون أو حسابات قبض أخرى مثل الفوائد مستحقة القبض والقروض المقدمة للعاملين وغيرها. وتسمى حسابات القبض الناشئة عن عمليات البيع بحسابات القبض التجارية Trade Receivables ، وتشمل المشاكل المحاسبية المتعلقة بحسابات القبض ثلاثة أمور أساسية.

1- نشوء حسابات القبض، حيث تنشأ حسابات القبض التجارية نتيجة بيع البضاعة أو تقديم خدمات على الحساب أو مقابل ورقة تجارية ويتم تسجيلها عند نشوئها.

2- تقييم حسابات القبض: إن عملية التقييم تتعلق بكيفية إظهار حسابات القبض في الميزانية وتحديد القيمة التي تظهر بها، حيث يتم إظهارها بصافي القيمة التحصيلية Net Realizable Value وهي القيمة التي يتوقع أن يتم تحصيلها في الفترة أو الفترات اللاحقة، ومن أجل ذلك يتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها واعتبارها مصروفاً، حيث يتم إستخدام إحدى طريقتين للمحاسبة على ذلك: الطريقة المباشرة وطريقة المخصص. وتعتبر طريقة المخصص هي المقبولة محاسبياً: وهناك ثلاث قضايا أساسية في حالة إستخدام المخصص وتشمل:
- تقدير الديون المشكوك في تحصيلها.
- اعتبار هذه الديون كديون معدومة أو مشكوك فيها وجعل حساب الديون المشكوك فيها أو الديون المعدومة مديناً، وحساب مخصص ديون مشكوك فيها دائناً.
- في حالة إتخاذ قرار بإعدام الدين يجعل حساب المخصص . وحساب المدينين دائنا.

3- التخلص من حسابات القبض بالتحصيل أو الخصم أو التجيير أو التجديد أو غير ذلك.

1.7 منهجية تدقيق الذمم المدينة

إن منهجية تدقيق الذمم المدينة هي نفس منهجية تدقيق بقية الحسابات وتشمل الخطوات التالية:

1- تحديد مخاطر العميل التي تؤثر على الذمم المدينة، وذلك بنفس المنهجية التي يستخدمها المدقق دائماً.

2- تحديد مستوى المادية الخاص بالذمم المدينة والمخاطر الموروثة.

3- تقدير مخاطر الرقابة لدورة المبيعات والتحصيل، وهنا يركز المدقق على أهداف الحدوث والاكتمال لعمليات المبيعات، حيث أن التحقق من هذه الأهداف يقود الى التحقق من الوجود والاكتمال في أرصدة الذمم المدينة. وكذلك التحقق من أهداف الاكتمال والحدوث الخاص بعمليات المقبوضات النقدية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التحقق من الاكتمال في عمليات المقبوضات النقدية يؤدي الى التحقق من الوجود في أرصدة الذمم المدينة، بينما التحقق من الحدوث في عمليات المقبوضات النقدية يؤدي الى التحقق من الاكتمال برصيد في أرصدة الذمم المدينة. أما التحقق من الدقة والحد الفاصل سواء فيما يتعلق بعمليات المبيعات أو عمليات المقبوضات النقدية فهما يؤثران في نفس الأهداف الخاصة . الذمم المدينة، وأما هدف الترحيل والتلخيص فيؤثر في هدف الربط بين التفصيلات الخاص برصيد الذمم المدينة. أما بقية أهداف التحقق من أرصدة الذمم المدينة والتي تشمل القيمة القابلة للتحقق والملكية والعرض ولافصاح فلا تتأثر بأهداف تدقيق عمليات المبيعات والمقبوضات النقدية.

4- تصميم وتنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارت الأساسية للعمليات الخاصة بدورة المبيعات والتحصيل.

5- تصميم وتنفيذ الاجراءات التحليلية الخاصة بالذمم.

6- تصميم وتنفيذ الاختبارات التفصيلية للذمم المدينة. وفيما يلي بيان للاختبارات التفصيلية للذمم المدينة: